

في المنوع من الصرف

حده ، وإعرابه

د . محمد عبد الله جبر سلومة

تناول النحويون العرب موضوع « ما لا يتصرف من الأسماء » منذ تبهّروا إلى ما يميز هذا النوع من الكلمات من خصائص صرفية في الصيغ وخصائص إعرابية في التراكيب .

يوجد في « كتاب » ميبويه حواراً بينه وبين أسناده الخليل حول صيغة « أفعل » إذا كانت علماً أو وصفاً وتعليل منع صرفهما ، وما ينحرفهما من التصغير فتصرفان لأجله^(١) .

ويشت ليونس البصرى قولاً في صرف « نهشل » و « ثولب »^(٢) .

وينقل رواية للأخفش الأكبر أبي الخطاب في تذكره كلمة مختومة بألف التائيث المقصورة^(٣) .

ويذكر توضيحاً للخليل لمعنى « مثني » و « ثلاث » وإعرابهما مأخوذاً من قول أبي عمرو بن العلاء^(٤) .

ويروي عن يونس قول ابن أبي اسحاق وأبي عمرو في مع صرف العند المؤنث المنقول من مذكر^(٥) .

(١) ميبويه : الكتاب ج ٢ ص ٢ ط ١٣١٧ . وانظر سائر النسخ

(٢) السابق : ج ٢ ص ٣ وانظر ص ١١ ، ١٢

(٣) السابق : ج ٢ ص ٣ وانظر ص ١٧ .

(٤) السابق : ج ٢ ص ٣ وانظر ص ١١ ، ٢٨

(٥) السابق : ج ٢ ص ٢٣

وينقل رأى عيسى بن عمر في صرفه أيضاً: (٦)

ولابد أن ذلك كان امتداداً لبحث اللغويين من الأجيال السابقة وملاحظاتهم ، وأنه كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالنص القرآني الذي كان هو الباعث على النشاط اللغوي ، فقد اهتم سيبويه كذلك بأن يستحل قول بعض المفسرين إن قوله عز وجل : ﴿ اهبطوا مصر ﴾ (سورة ٦١) بغير تنوين إنما أراد « مصر » بعينها (٧).

ويبدو أن اصطلاح « لا ينصرف » كان قد استقرّ قبل أن يدون سيبويه كتابه ، حتى إنه يستعمله بما يدلّ على ذلك ولم يثبت له حدّاً ولم يصنع ما صنعه في الأبواب المتقدمة من الكتاب حيث كان العنوان - أو الترجمة - يستغرق عدداً غير قليل من الأسطر يتضمّن محاولة للتعريف ولا يتضمّن الاصطلاح الذي استقرّ فيما بعد (٨).

بل إننا نجد اصطلاح « صرف مالا ينصرف » في الأبواب الأولى من الكتاب ففي « باب ما يحتمل الشعر » (٩) نجده يقول : « اعلم أنه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف ، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما أنها أسماء » ولم يستشهد لذلك ، فهذا دليل على أنه يستخدم مصطلحاً مستقراً متداولاً يعني ذكره عن التمثيل .

وحدير بنا أن ننظر في معنى « الصرف » في هذا الموضوع من الدرس النحوي . وأول ما يصادفنا في كتاب سيبويه مما يعين على فهم معنى « الصرف » قوله : « واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل

(٦) السابق : ج ٢ ص ٢٣ .

(٧) انصر - باب الفاعل الذي لم يتعلّم فعله إلى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعلّم إليه فعل فاعل ج ١ ص ١٣ - ١٤ وهو بوجه عام يتناول الفعل اللازم والفعل المتعدي ، والمبني للمجهول و « كان » وأحوالها .

(٨) ج ١ ص ٨ . وانظر قوله : « أفكّل وأكّلب وتصرفان في النكرة » ج ١ ص ٦ . وقوله : « أكثر الكلام ينصرف في النكرة » ج ١ ص ٧ . وقوله : « وجميع مالا ينصرف ... ما ينحل في التصرف » ج ١ ص ٧ .

من الأسماء ، لأنَّ الأسماء هي الأولى وهي أشدَّ تمكُّناً ، فمن ثمَّ لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون ... واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام وواقعه في البناء أُجرى لفظه مُجرى ما يستقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون وذلك نحو : أبيض وأسود وأحمر ، فهذا بناء أذهبُ وأغتمُّ ، فيكون في موضع الجرِّ مفتوحاً ، استقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء «^(٩)» .

ثمَّ قوله : « واعلم أن التكرة أخفَّ عليهم من المعرفة وهي أشدَّ تمكُّناً ... فمن ثمَّ أكثر الكلام ينصرف في التكرة »^(١٠) .

ثمَّ قوله : « واعلم أن الواحد أشدَّ تمكُّناً من الجمع ... ومن ثمَّ لم يصرفوا ما جاء من الجمع على مثال ليس يكون للواحد نحو : مساجد ومفاتيح »^(١١) .

ثمَّ قوله : « واعلم أن المذكر أخفَّ عليهم من المؤنث ... فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفَّ عليهم ، وتركه لما يستقلون ، وسرف نبيِّن ما ينصرف وما لا ينصرف إن شاء الله »^(١٢) .

ثمَّ قوله : « وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف اجزء ، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف ، وأدخل فيها الجزء كما يدخل في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، وأبوا التنوين »^(١٣) .

ثمَّ قوله : « فجميع ما يُترك صرفه مضارع به الفعل ، لأنه إنما فُعل ذلك به لأنه ليس له تمكُّن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكُّن الاسم »^(١٤) .

من هذه النصوص يمكن أن نفرق بين أمرين : أحدهما يتصل بصيغة الكلمة ، والآخر يتصل بحكمها الإعرابي في بعض التراكيب .

أما ما يتصل بالصيغة فهو أمر التنوين ، وهذا - في ظني - هو « الصرف » الذي يعنيه سيويه : فكل مقارناته التي يرسم من وراثتها إلى تعيين « المنصرف » و « غير المنصرف » هي بين صيغ : التكرة في مقابل

(٩) - ج ١ ص ٦ ، وانظر في الموضوع نفسه : ج ٢ ص ٢ ، ٤ ، ٦ .

(١٠) - ج ١ ص ٢٧ ، وانظر : ج ٢ ص ٩ ، ١١ ، ١٣ ، ١٥ .

المعرفة ، والمفرد في مقابل الجمع ، والمذكر في مقابل المؤنث ، والاسم من حيث هو في مقابل الفعل من حيث هو ، وصيغة الاسم في مقابل صيغة الفعل .

فالأطراف الأولى ل هذه المقابلات هي الأمكن والأخف وهي التي تستحق التنوين ، والأطراف الأخر ليست الأمكن ولا الأخف فنبعت التنوين

وأما ما يتصل بالحكم الإعرابي فهو أن مالا ينصرف « يكون في موضع الجرّ مفتوحاً » « وإذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجرّ » بمعنى بالكسرة .

أستطيع أن أخلص من هذا إلى أن « الصرف » عند سيبويه يعني التنوين لا الجرّ بالكسرة . وقد أوضح ذلك في استشهاده بيت جرير حيث قال : « وقد قال الشاعر فصرف ذلك ولم يصرفه :
(بمعنى العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط)

لم تطفح بفضل مزرها دعد ولم تُغد دغد في الثلب

فصرف ولم يصرف «^(١١) .

وهذا ما أثبتته السيوطي في « الجمع » في تقسيمه للتنوين فقد قال في تنوين التمكن وهو القسم الأول :

« فالصرف هو تنوين التمكن الذي إذا حُرِّم الاسم لمشابهته الفعل قيل : مُنِع الصرف »^(١٢) .

وإن يكن سبق أن أثبت للممنوع من الصرف تعريفين ، أحدهما : أنه ما سلب منه التنوين ، والآخر : أنه ما سلب منه التنوين والجر معاً^(١٣) . بناء على

(١١) - ٢ ص ٢٢

(١٢) الجمع ٧٩/٢ طبع السعادة ١٣٢٧ . يمكن قراءة « حُرِّم » : حُرِّد منه .

(١٣) السابق : ٢٤/١ .

الاختلاف في تعريف الصرف « هل هو التنوين ؟ ، أو هو التصرف في جميع
المجاري ؟

وابن مالك في أول باب « مالا ينصرف » يقول : « الصرف تنوين » ...
ويعقب عليه الأشتوني في شرحه على الألفية بأن : « ما ذكره الناظم من أن
الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين ، وقيل : « الصرف هو الجر والتنوين
معاً » وبسط الصبان هذا القول ناقلاً عن أبي إسحاق أنه مذهب المحققين لوجوه :
مها أنه مطابق للاشتقاق من الصرف الذي بمعنى الصوت إذ لا صوت في آخر
الاسم إلا التنوين ، ومنها أنه متى اضطرَّ شاعر إلى صرف المرفوع أو المنصوب
نونه وقيل صرفه للضرورة مع أنه لا جرُّ فيه فأطلقوا على مجرد تنوينه
« صرفاً » .

وقد أوضحتُ رأي سيوبه أن الصرف هو التنوين ، وفصلت ما بين قفد
التنوين ، وهو راجع في الأساس إلى خصائص صرفية متعلقة بالصيغة ، والجرُّ
بالمفتحة وهو مظهر من مظاهر التغير الإعرابي .

ولنا أن نسأل - رغبة في المعرفة - عن العلاقة بين هاتين الظاهرتين فقد
التنوين ، والجرُّ بالمفتحة .

أشير أولاً إلى أن ظاهرة التنوين في العربية لها نظائر في عدد من اللغات
السامية .

وتقدّم لنا المقارنات اللغوية تماذج من هذه الظاهرة التي يجوز لنا أن نظنَّ أنها
كانت موجودة فيما يعرف باسم اللغة السامية الأم أي الأصل الافتراضي للغات
السامية المعروفة ، وإن تكن قد اتخذت مسارات مختلفة وصوراً غير متطابقة .

وقد اهتمّ دارسو اللغات السامية بعقد المقارنات بينها فيما يتعلق بالظواهر
الصرفية والنحوية ، وكان من بين ما نبهوا عليه وجود ظاهرة التنوين في العربية
وظاهرة مقابلة لها هي ظاهرة التميم - أي وجود الميم بدل النون - في اللغة
العربية الجنوبية القديمة ، وفي اللغة البابلية الآشورية وتعرف بالأكدية - وقد
عدهما بروكلمان علامتين للتكميم ، ورأى أن الميم أصل وأن النون في العربية

متحوّلة عنه^(١٤) ويشير أيضاً إلى وجود تميم في العربية والحبشية والآرامية في بعض الظروف^(١٥).

وقد قدم راين خلاصة للملاحظات علماء الساميات في دراستهم لهذه الظاهرة ، نعرضها فيما يلي :

• في العربية الجنوبية :

الأسماء المعرّقة بعلامة التعريف وهي النون في آخرها أو التوسين لا يحذفها تميم ، وأما الأسماء التي تخلو من علامة التعريف فقد يلحق بعضها تميم^(١٥).

ووضّح بيستون^(١٦) أن الحالات التي لا يُثبت فيها تميم في اللغة السبئية هي بدائل للصيغ المعرّقة بعلامة التعريف : وقد وقع هذا في الأسماء الآتية :

- ١ - أسماء الجهات الأصلية الأربع .
- ٢ - أسماء فصول العام .
- ٣ - أسماء الأجناس .
- وأصناف جنّب Gibb - فيما يقبل راين^(١٧) مجموعة أخرى عم ذات تميم في السبئية هي :
- ٤ - الأعلام التي على وزن أفعل .
- ٥ - الأسماء التي على صيغة صرفية معنومة بالنون (= أي الزائدة) .
- ٦ - بعض صيغ جموع التكسير .
- ٧ - بعض تراكيب العطف بين اسمين .

(١٤) ابن خلدون ، موطأ ، ص ١٠٣ ، ترجمة د رمضان عبد الوهاب ، مطبوعات جامعة القاهرة ، ١٩٦١ .

(١٥) C. Raban - The Dialectal Dimension, Arabic & Islamic studies in Honor of Gilbert L. Makdisi, Brill, 1965, p. 553.

(١٦) A.F.L. Beason - A descriptive Grammar of Epigraphic South Arabian, Leiden, 1961, p. 31.

- ٨ الأعلام المركبة تركيب المرج .
- ٩ الأعلام التي على وزن تفاعل .
- ثم أضاف مولر إلى كل أولئك :
- ١٠ الألقاب الإلهية والبشرية .

• في الأكدية القديمة :

الأسماء التي لا يلحقها تميم لها مواقع غوية واضحة ، منها أربعة تشبه أربع حالات في العربية بدون تنوين (ولكنها ليست ممنوعة من الصرف) وهي :

الإضافة الظرفية نفي الجنس ابتداء^(١٧) .

وهناك أيضاً بعض الأنواع لا يلحقها التميم ولها خصائص معنوية هي :

- ١ أسماء الأعلام ، وخاصة المركبة والأجنبية .
- ٢ أسماء الشهور .
- ٣ ألفاظ الأعداد والمقاييس .
- ٤ بعض المركبات الظرفية .
- ٥ بعض المركبات المزدوجة^(١٨) .

ونكس لا شيء من هذه الأنواع يثبت على حالة الخلو من التميم .

وإضافة إلى ذلك نجد في الأكدية صيغاً مُوغلة في القديم تخلو من التميم وتنتهي بفتحة لا علاقة لها بحالة النصب ، وبعض هذه الصيغ تمثل الأعجاز من أسماء مركبة ، وبعضها أعلام^(١٩) .

(١٧) يقصد هنا : الظروف البنية . واسم « لا » التابع للجنس في بعض أسماؤه . والنادى في بعض أسماؤه .

(١٨) لاحظ في هذه الأنواع أن بعضها يوافق بعض ما في نعمة من المنوع من الصرف . وهو : أعلام المركبة تركيب الراج ، « الأرقام الأعجمية » بعضها ، « في بعض ما في نعمة من النبات » . وهو : الأعداد « لا » ، « بعض الظروف » وبعض المركبات مثل : « صباح مساء » .

C. Robin : Ibid. p. 355.

(١٩)

وهنا أذكر أنّ الأكادية كانت تستخدم ثلاث علامات إعرابية كالتي تستخدمها العربية :

الضم للرفع - والفتح لل نصب والكسر للجر . ويفترض علماء الساميات أنّ اللغة السامية الأم كان فيها هذا النظام الإعرابي ، وقد بقيت آثار منه في العبرية والحيشية والآرامية^(٢٠).

● في اللغة العمورية :

ليس في نقوش اللغة العمورية أسماء غير الأعلام ، ولها ثلاث حالات إعرابية ، ولكن بعض الأسماء بالإضافة إلى كونها معرفة لها حالتان أخرىان ، إحداهما بدون حركة إعرابية ، وفي الأخرى تنتهي بالفتحة^(٢١).

● في اللغة الأوغاريتية :

يتضح من نقوش اللغة الأوغاريتية أنه قد كان في تلك اللغة ثلاث حالات إعرابية كلها بغير تميم . وقد وُجد فيها أربعة أنواع من أسماء الأعلام وفعت مجرورة منتبهة بالفتحة ، ثلاث منها تناظر بعض الممنوع من الصرف في العربية ، وهذه الأنواع الأربعة هي :

- ١ - الأعلام المختومة بعلامة التأنيث .
- ٢ - الأعلام المختومة بألف ونون زائدتين .
- ٣ - الأعلام التي على وزن فَعْل .
- ٤ - الأعلام والألقاب الخاصة بالمعبودات^(٢٢).

(٢٠) بروكلمان : فقه اللغات السامية من ١٠٠ - ١٠٦ .

C. Rubin : Ibid, p. 556.

(٢١)

• في اللغة الحبشية :

أما اللغة الحبشية فقد ضاعت بها الضمة علامة الرفع ، والكسرة علامة الجر ، ولم يبق سوى الفتحة علامة النصب^(٢٢١).

• في العربية والآرامية :

ليس في العربية ولا الآرامية تغير إعرالي .

وقد قدم راين قائمة بالحالات التي يكون فيها الاسم غير محتوم بالتنوين أو التميم ، أو يكون فيها مفتوح الآخر . ويشمل هذا : الممنوع من الصرف والمثنى على الفتح في العربية ، ومن تلك القائمة يتبين وجود الحالتين بشكل غير متركز في الحبشية ، والأوغاريتية ، والعربية الجنوبية . ويتركز فقد التميم بصورة واضحة في الأكادية ، وفقد التنوين مع الفتح في العربية^(٢٢٢).

وأشد النتائج وضوحاً أنّ في اللغات السامية - سوى العربية - حالات متفرقة لا يربطها نظام ، يفقد فيها بعض الأسماء التميم لخصائص متعلقة بالدلالة ، أو الصيغة الصرفية ، أو التركيب النحوي والصيغة الصرفية معاً ، ولكن اللغة العربية قد وضعت الخصائص اللغوية السامية العامة في نظام متنسق ، واهتمت بالخصائص المتعلقة بالصيغة الصرفية اهتماماً قوياً في هذا المجال ، وفللت من الخصائص المتعلقة بالدلالة^(٢٢٣). وهذا على النقيض مما نلاحظه إذا أوغنا في التاريخ فإنّ الخصيصة المتميزة لمنع الصرف في البدايات الأولى للغات السامية بل قد تكون الخاصية الوحيدة هي الخاصية المتعلقة بالدلالة ، والقسم الرئيسي من الأسماء الممنوعة من الصرف لهذه الخاصية هو أسماء الأعلام^(٢٢٤).

C. Rabin : Ibid, p. 559.

(٢٢٢)

C. Rabin : Ibid, p. 559.

(٢٢٣)

وهذا ما أشار إليه الأختون في شرحه على الأنفية بعد أن ذكر العليل السبع فتح الصرف فقال : « الصيغة - ه - العنبة والنومضة . و دها أعطى » فتعدن والتأبت والنحمة والتركيب والجمع الشاهي وورن الفعل وريادة الألف وثنول خصائص لغوية .

C. Rabin : Ibid, p. 560.

(٢٢٤)

وقد استتبعت بغيره هؤلاء العلماء إلى ظاهره فقد التزموا والنسب أن يصنوا إلى المنوع من الصرف بمفهومه في النحو العربي كلمات أخرى سبقت الإشارة إليها هي في تصنيف النحو العربي من المنبئات لا من المنوع من الصرف .

وواقع الأمر أنهم في ذلك موقوفون ؛ فقد تناول بعض كتب النحو العربي المتقدمة في التأليف ظاهرة المنوع من الصرف وألحق بها جانباً من المنبئات ؛ من ذلك ما نجد عند سيويه ؛ فإنه تحت عنوان : « هذا باب ما ينصرف ومالا ينصرف »^(٢٥١) تناول ما يدخل في المنوع من الصرف ثم ألتحق به « ما جاء معدولاً عن حذره من المؤنث »^(٢٥٦) وهو صيغة « فعان » إذا كانت اسم فعل ، أو سبأً لمؤنث ، أو وصفاً لمؤنث أو مصدرأ ، أو غلماً لمؤنث ، وهذا كله من المنبئات ، وإما دعاه إلى ذلك أن بنى تميم يعربون « فعان » علماً لمؤنث إعراب مالا ينصرف^(٢٥٧).

ثم تناول الظروف المهمة غير المتمكنة^(٢٥٨)، وهي من المنبئات ، ثم تناول المركبات المرجحة من الأعلام غير المنصرفة . وألحق بها المركبات الذمية كالعباد المركب^(٢٥٩)، وبعض أسماء الأفعان مثل نخيل^(٢٦٠) وبعض الظروف التركبية مثل : يوم يوم ، وصباح مساء ، وبين بين^(٢٦١) . ثم عاد مرة أخرى إلى « مالا ينصرف من الأسماء المعتنفة الآخر »^(٢٦٢)، ثم انتقل إلى الحكاية^(٢٦٣).

(٢٥١) - ص ٢٠٤ .

(٢٥٦) - ص ٢٦٢ .

(٢٥٧) - ص ٢٠٤ .

(٢٥٨) - ص ٢٤٠ .

(٢٥٩) - ص ٢٠٤ .

(٢٦٠) - ص ٢٠٤ .

(٢٦١) - ص ٢٣٢ .

(٢٦٢) - ص ٢٦٢ .

(٢٦٣) - ص ٢٤٢ .

وقد فعل أبو اسحاق الزجاج مثل ما فعل سيويه ، فقد خصص كتاباً بعنوان « ما ينصرف ومالا ينصرف »^(٣٤) تناول فيه خصائص المنوع من الصرف ، وإعرابه ، ثم تطرق إلى المعدول على وزن فَعَالٍ^(٣٥) كما فعل سيويه ، ثم تناول الأسماء المبهمة وهي أسماء الإشارة ومعظمها من المبيئات^(٣٦) ثم تناول الظروف المبهمة وبعض أسماء الأفعال وهي من المبيئات^(٣٧) ، ثم المركبات التي لا تنصرف والمركبات المبيئية^(٣٨) ، وإعراب المنقوص^(٣٩) وختم الكتاب بالحكاية^(٤٠).

وقد أورد ابن جنى^(٤١) مناقشة لقول يرى أصحابه أن البناء خطوة تلي منع الصرف ، ولعل صيغ سيويه والزجاج وابن جنى تشير إلى ما لاحظته غنماء بعبارة من أن مع الصرف البناء بينهما ارتباط وتماثل في تكوينهما مخالفين لحالة إعراب التي حدثت في تعاقب العلامات الثلاث

ويمكن^(٤٢) أن يُفسر جزء مالا ينصرف بالفتحة إذا تجرد من الإضافة والتعريف بالحرف بأنه في مرحلة من مراحل حياة اللغات السامية كانت هناك أقسام ثلاثة للأسماء

فسم انتهى بالتعريف أو التنوين ، وآخر بغير تعميم أو تنوين ينتهي بفتحة في جميع الأحوال ، وثالث مفتوح دائماً ولكن للفتح فيه وظائف معنوية كالتأكيد في العربية ، أو وظائف نحوية كالتعريف في الآرامية والإضافة في الحثية ، ثم تلاشي التعيين ، وشأناً نظام إعرابي فيه الضم والفتح والكسر بغير تنوين ويقابله

(٣٤) بتحقيق هادي محمود زراعه - طبع محمد الأمر لشؤون الإسلام - القاهرة ١٩٧١

(٣٥) ما ينصرف ٧٢

(٣٦) ما ينصرف ٧٩

(٣٧) ما ينصرف ٨٧

(٣٨) ما ينصرف ١٠٢

(٣٩) ما ينصرف ١١١

(٤٠) ما ينصرف ١٢٢

(٤١) ابن جنى - خصائص ١٧٩: ١٨ - حيدرة - ط د الخب ١٩٥٢

ما آخرد مفتوح دائماً ، ولكن العربية احتفظت بالتنوين للمعرب وجعلت لبعض ما آخره فتحة علامة الرفع بالضممة فكان ما يُعرف بالمنوع من الصرف .

وبهذا التفسير الذي رجحه راين يكون المنع من الصرف ظاهرة عربية محضة يعود تفردها بها إلى أنها تجمع عناصر متعددة لم تجتمع في اللغات السلية الأخرى ، وإنما هي متوزعة بينها^(٤٢) .

وهذا الرأي الذي يجعل المنع من الصرف خطورة في طريق إعراب ما كان غير معرب بإعطائه علامة الرفع ، ثم بإعطائه علامة الجر في حالتي التعريف بالحرف والإضافة يصطدم بالتصور الذي يُستشف من الرأي القائل بأن المنع من الصرف خطورة في طريق سلب التصرف الإعرابي بخذف التنوين ، ثم منع الكسرة في حالة التجرد من الإضافة والتعريف ، وأن البناء هو الخطوة التالية ، وقد سبق أن أشرتُ إلى هذا القول الذي ناقشه ابن جنى .

ويصطدم هذا الرأي أيضاً بما انتهى إليه الاستعمال اللغوي لدى عامة المتحدثين والكتاب بالفصحى من عدم إجراء أسماء الأعلام أباً كانت : عربية وأجنبية ، مذكرة ومؤنثة ، ما حقه التنوين منها وما لا حق له فيه . فكأنما انتهت إلى حالة من البناء على السكون لا هدف منها سوى التخلص من علامات الإعراب .

فهل أتجه الاستعمال اللغوي في خط واحد من الإعراب إلى منع الصرف ثم إلى البناء ؟

أو أنه انعكس بدلاً من أن يتجه إلى إعراب غير كامل ثم إلى إعراب كامل كما نجد في صرف مالا ينصرف في الضرورات في الشعر ، أو لأسباب بلاغية في القرآن ؟

د . محمد عبد الله جبر سلومة